موحدون في مواجهة الحصار، وعلينا أن نكون موحدين أكثر ضد مخاطر الانفصال... فوحدة الوطن هي الطريق للحرية والاستقلال، وهي الطريق لبناء دولة فلسطين، في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وفي القلب من ذلك كله القدس الشرقية العاصمة الأبدية لدولتنا، وهي الطريق لحماية حقوق شعبنا كافة، وعلينا جميعاً أن نرتقى لمستوى المسؤولية والأمانة التى حمّلنا إياها شعبنا.

وفي الختام، أحيي جهودكم وأبارك لكم هذا الإنجاز، وأؤكد لشعبنا أن السلطة الوطنية سترعى وتدعم كل المبادرات الكفيلة بمواصلة اندفاعة الفكر والثقافة والفنون والآداب والإبداع بكافة مكوناتها، وذلك بهدف تكريس هويتنا الثقافية، وتعميق وحدة المثقفين في الداخل والخارج، ولمواجهة كل أشكال الإلغاء والتغريب والاستلاب، ولتطوير علاقتنا الثقافية مع عمقنا العربي ومحيطنا الإنساني.

هذا عهدنا لكم. فقوتنا تكمن في توفير المناخ الحرّ للإبداع، بكل مكوناته، باعتبار الحرية شرطاً للحصانة الوطنية... هذا هو وفاؤنا لدرويش وروحه المحلقة في سمائنا... وهذا هو التزامنا لشعبنا، ولن نحيد عنه.

وثيقة رقم 145:

بيان البيت الأبيض حول التحقيق الإسرائيلي في حادثة سفن أسطول الحرية 145

13 حزيران/ يونيو 2010

اتخذت إسرائيل خطوة مهمة إلى الأمام باقتراحها تشكيل لجنة عامة مستقلة للتحقيق في الظروف التي أحاطت بالأحداث المأسوية الأخيرة على متن القافلة البحرية التي كانت متجهة إلى غزة. وفي بيان رئاسي لمجلس الأمن الدولي انضمت الولايات المتحدة إلى الأسرة الدولية في شجب تلك الأحداث التي أودت بحياة تسعة أفراد وتسببت في وقوع الكثير من الإصابات على متن القافلة البحرية، وفي دعم القيام بتحقيق عاجل ومحايد وموثوق وشفاف.

إننا نعتقد أنه ينبغي السماح لإسرائيل، شأنها شأن أية دولة أخرى، بإجراء تحقيق في الحوادث التي تتعلق بأمنها القومي. ولدى إسرائيل نظام قضاء عسكري يلبي المعايير الدولية وقادر على إجراء تحقيق جدي وموثوق. كما أن الهيكلية والشروط المرجعية للجنة التحقيق المستقلة العتيدة التي اقترحتها إسرائيل يمكن أن تفي بمعايير التحقيق العاجل والمحايد والموثوق والشفاف. لكننا لن نحكم سلفاً على العملية أو نتيجتها بل سننتظر إجراء التحقيق ونتائجه قبل أن نخلص إلى استنتاجات أخرى.

وفي حين يتعين منح إسرائيل المهلة الزمنية لاستكمال العملية، فإننا نتوقع أن يجري التحقيق الذي ستجريه اللجنة الإسرائيلية وقواتها العسكرية على وجه السرعة. كما نتوقع أن تعرض النتائج لدى استكمال التحقيق بصورة علنية وأن تقدم للمجتمع الدولي.